أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية
ومؤسسات النقد العربية

الإطار الرقابي للقيم المخزنة وعمليات الدفع الإلكتروني
تجربة المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة

اللجنة العربية لنظم الدفع والتسوية

صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية
Council of Arab Central Banks and Monetary Authorities Governors

رقم
92
2018

أمانة
مجلس محافظي المصارف المركزية
ومؤسسات النقد العربية

الإطار الرقابي للقيم المخزنة وعمليات الدفع الإلكترونية
تجربة المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة

اللجنة العربية لنظم الدفع والتسوية

صندوق النقد العربي
أبوظبي – دولة الإمارات العربية المتحدة

173250_Arab Monetary_BOOK_92_TXT_Arabic .pdf 1 9/3/18 10:21 PM

تقديم

أرسى مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية تقليداً منذ عدة سنوات، بدعوة أحد أصحاب المعالي والسعادة المحافظين لتقديم ورقة عمل حول تجربة دولته في أحد المجالات ذات العلاقة بعمل المجلس. كما يصدر عن اللجان وفرق العمل المنبثقة عن المجلس، أوراق عمل تتناول الموضوعات والقضايا التي تناقشها هذه اللجان والفرق. إضافة إلى ذلك، يعد صندوق النقد العربي ضمن ممارسته لنشاطه كأمانة فنية لهذا المجلس، عدداً من التقارير والأوراق في مختلف الجوانب النقدية والمصرفية التي تتعلق بأنشطة المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية. وتعد هذه التقارير والأوراق من أجل تسهيل اتخاذ القرارات والتوصيات التي يصدرها المجلس. وفي ضوء ما تضمنته كل هذه الأوراق والتقارير من معلومات مفيدة عن موضوعات ذات صلة بأعمال المصارف المركزية، فقد رأى المجلس أنه من المناسب أن تتاح لها أكبر فرصة من النشر والتوزيع. لذلك، فقد باشر الصندوق بنشر هذه السلسة التي تتضمن الأوراق التي يقدمها السادة المحافظين إلى جانب التقارير والأوراق التي تعدها اللجان والصندوق حول القضايا النقدية والمصرفية ذات الأهمية. ويتمثل الغرض من النشر، في توفير المعلومات وزيادة الوعي بهذه القضايا. فالهدف الرئيسي منها هو تزويد القارئ بأكبر قدر من المعلومات المتاحة حول الموضوع. نأمل أن تساعد هذه السلسة على تعميق الثقافة المالية والنقدية والمصرفية العربية.

والله ولي التوفيق،

عبد الرحمن بن عبد الله الحميدي
المدير العام رئيس مجلس الإدارة
صندوق النقد العربي

173250_Arab Monetary_BOOK_92_TXT_Arabic .pdf 3 9/3/18 10:21 PM

المحتويات

أولاً - تمهيد: 7

ثانياً - الأهداف المنشـــودة من هذا الإطار الرقابي للقيم المخزنة وعمليات الدفع الإلكترونية:..... 8

ثالثاً - النهج التنظيمي للإطار: 8

رابعاً - دور المصرف المركزي: 11

خامساً -الخلاصة: 11

173250_Arab Monetary_BOOK_92_TXT_Arabic .pdf 5 9/3/18 10:21 PM

أولاً: تمهيد

يواجه القطاع المالي والمصرفي منذ سنوات، عدد من التحديات خاصة مع تزايد استخدام الأدوات الرقمية للدفع، التي تتطلب تطوير بنية تحتية مبتكرة ترتكز على الاتصالات عالية المستوى وأجهزة ذكية مجهزة ببرمجيات، تخرج ربما عن نطاق العمل الاعتيادي للمؤسسات المالية والمصرفية. فقد عرفت الأسواق، ظهور شركات متخصصة في مثل هذه التقنيات الدقيقة والتي تحاول دخول القطاع المالي والمصرفي من خلال اقتراح خدمات تحل بعض الصعوبات والتحديات التي تواجه الصناعة المالية والمصرفية حول العالم.

برز في هذا الإطار، تحالفات بين المؤسسات المصرفية والمالية التي تمتلك الموارد المالية المطلوبة، من جهة وبين المؤسسات المطورة لأدوات الدفع الرقمي من جهة أخرى، التي قد لا تتوفر لها تجربة كبيرة في القطاع المصرفي كما تنقصها القدرة المالية للعمل بمفردها في هذا القطاع.

انطلاقاً من ذلك، وبالنظر للدور الهام المنوط بالمصارف المركزية في تطوير أنظمة وادوات الدفع، بات من الضرورة على المصارف المركزية وضع التشريعات الضرورية التي تضمن أمن وسلامة أنظمة الدفع الرقمية، خاصة في ضوء الدور المتزايد الذي أصبحت الشركات المتخصصة تلعبه بالتعاون مع أو بالنيابة عن المؤسسات المالية في إدارة تلك الأنظمة.

في هذا الصدد، ناقشت اللجنة العربية لنظم الدفع والتسوية هذا الموضوع. كما أطلعت اللجنة في هذا السياق على تجربة مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، حيث تم التفاهم لتعزيز فرص الاستفادة على إعداد ورقة توضح تجربة دولة الامارات في وضع الإطار الرقابي للقيم المخزنة ونظم الدفع الإلكترونية. تؤكد الورقة على أهمية الإطار الرقابي في تعزيز الشمول المالي وتشجيع التنافسية من خلال توفير ورفع جودة الخدمات المالية. كما تتناول المتطلبات التي ينبغي على المؤسسات الخاضعة لهذا الإطار الرقابي استيفائها.

173250_Arab Monetary_BOOK_92_TXT_Arabic .pdf 7 9/3/18 10:21 PM

ثانياً: الأهداف المنشودة من هذا الإطار الرقابي للقيم المخزنة وعمليات الدفع الإلكترونية

يتمثل الهدف الرئيسي لإطلاق هذا الإطار الرقابي أواخر عام 2016، في تسهيل تطبيق المدفوعات الرقمية في كافة أرجاء دولة الامارات على نحو فعال وآمن. كذلك تشمل الأهداف، تمكين السلطات الرقابية من مواكبة واستيعاب معاملات الدفع الرقمي، والتحقق في الوقت نفسه من توفير أعلى مستويات لحماية المستهلك ودعم فرص الاستقرار المالي. تم تصميم الإطار، أخذاً بالاعتبار المبادئ التالية:

أ- **حماية نظم الدفع**: تعزيز الحماية المستمرة والاستقرار لنظم الدفع بدولة الأمارات العربية المتحدة والالتزام بالمعايير الدولية الرئيسية.

ب- **حماية العميل:** وضع مبادئ فعالة للالتزام (مثل معايير وإجراءات مكافحة جرائم غسل الأموال)، في كافة أنظمة الدفع، بما يساعد على تقليل المخاطر والتأكيد على توفر الحماية للمستهلك.

ج- **تعزيز الشمول المالي**: توفير التغطية لكافة شرائح العملاء بدولة الإمارات، وتوفير إمكانية الوصول على نحو مريح إلى خدمات الدفع الرقمي المتاحة (فئة الشباب، الأفراد غير المتعاملين مع البنوك...الخ).

د- **التحفيز والابتكار**: الدفع في اتجاه الابتكار وخلق القيمة المضافة في الدفع الرقمي، ورفع قدرات الشركاء الرئيسين، وتعزيز الجودة العالية للخدمات.

ه- **تشجيع التكلفة التنافسية**: التجاوب الفعال مع متطلبات السوق، وتشجيع التنافس في قطاع الدفع الرقمي.

ثالثاً - النهج التنظيمي للإطار

اتبع المصرف المركزي لدولة الامارات العربية المتحدة خلال اعداده الإطار الرقابي للقيم المخزنة وعمليات الدفع الإلكترونية، على نموذج يسهل بروز أنظمة للدفع الرقمي لتتنافس فيما بينها لتقديم خدمات مبتكرة للعملاء، دون الحاجة إلى استعمال الانظمة التي يديرها المصرف المركزي. يختلف ذلك عن التجارب التي تم اعتمادها من دول أخرى، التي ترتكز على ضرورة ربط أنظمة الدفع الرقمي بالمحول الوطني (National Switch) المدار من قبل المصرف المركزي.

173250_Arab Monetary_BOOK_92_TXT_Arabic .pdf 8 9/3/18 10:21 PM

في هذا الإطار، اعتمد المصرف المركزي، من أجل ضبط السوق وضمان الاستجابة لاحتياجات كافة العملاء، مبدأ ترخيص المؤسسات المقدمة لخدمات الدفع الرقمي سواء العاملة حالياً في السوق الاماراتي أو المستقبلية. تضمن الإطار الرقابي أربع فئات من مقدمي خدمات الدفع المؤهلين، لتقديم خدمات الدفع الرقمي في الإمارات، هم:

1. مقدمي خدمات دفع التجزئة.
2. مقدمي خدمات الدفع متناهي الصغر.
3. مقدمي خدمات الدفع الحكومية.
4. مقدمي خدمات دفع، من غير مصدري أدوات الدفع.

وتخضع كل فئة من فئات مقدمي خدمة الدفع أعلاه، إلى مجموعة من المتطلبات الاحترازية يمكن تقسيمها كما هو موضح في الشكل التالي:

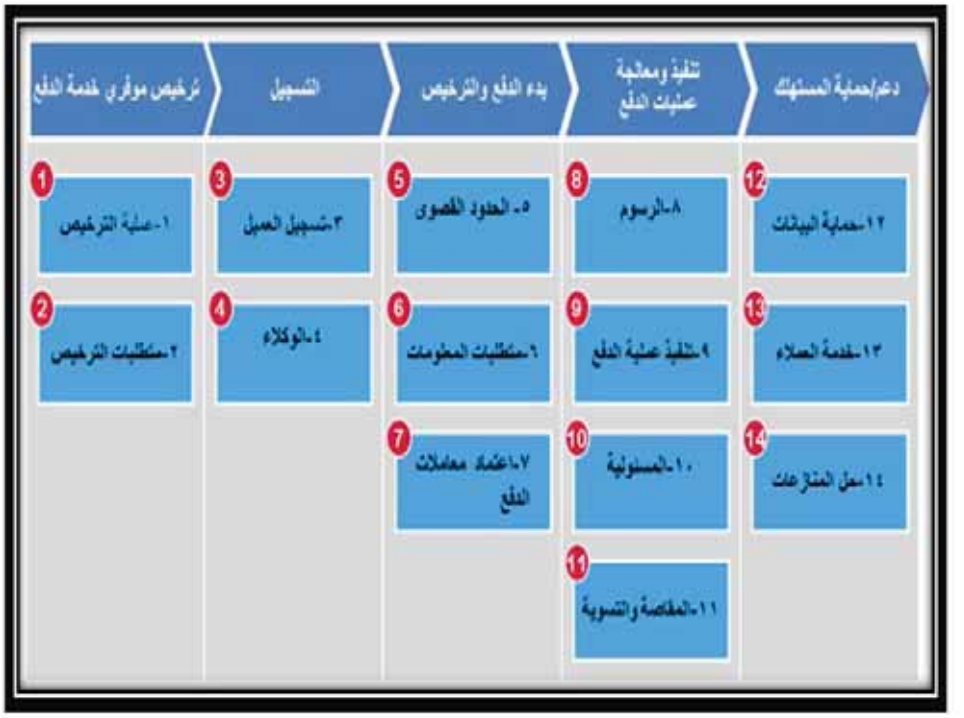

173250_Arab Monetary_BOOK_92_TXT_Arabic .pdf 9 9/3/18 10:21 PM

يغطي الإطار الرقابي أربعة عشر عنصراً في سلسلة قيمة المدفوعات الرقمية، وفقاً لما يلي:

1. اجراءات التراخيص.
2. متطلبات التراخيص.
3. تسجيل المستخدم.
4. الوكلاء.
5. الحدود القصوى، للتمويل والمعاملات واستخدام وسائل الدفع.
6. متطلبات المعلومات، التي يجب توفيرها من قبل موفر الخدمة.
7. اعتماد معاملات الدفع.
8. الرسوم.
9. تنفيذ معاملات الدفع.
10. المسؤولية المرتبطة بموفر الخدمة والمستخدم.
11. المقاصة والتسوية.
12. حماية البيانات.
13. خدمة العملاء.
14. حل النزاعات.

كذلك ينطبق الإطار الرقابي على تسهيلات القيم المخزنة (Stored Value)، التي تعرض خدمات الدفع الرقمي التالية:

- خدمات ايداع النقود.
- خدمات سحب النقود.
- معاملات إضافة / خصم الدفعات الرقمية.
- معاملات الدفع الرقمي التي تجرى من نظير إلى نظير.
- التحويلات النقدية.

173250_Arab Monetary_BOOK_92_TXT_Arabic .pdf 10 9/3/18 10:21 PM

رابعاً - دور المصرف المركزي

يقوم المصرف المركزي بالمهام التالية:

أ- اصدار الموافقات والتراخيص اللازمة لموفر خدمات الدفع، لأجل توفير خدمات الدفع الرقمي.

ب- ممارسة وظائف الاشراف والتنفيذ المتعلقة بنظم الدفع وخدمات الدفع الرقمي في الدولة.

ج- الغاء وتعليق أي تراخيص لموفري خدمات الدفع الرقمي المخالفين للنظام الرقابي.

د- اصدار الانظمة واللوائح، وأية متطلبات إضافية.

ه- تعزيز التنافسية الصحية بين موفري خدمات الدفع ورعاية الابتكار.

و- تحديد أنظمة الدفع في حال حدوث أي خلل في عمليات هذا النظام.

وانطلاقاً من حرصه على مراعاة مصالح الجمهور، واستيفاء التزاماته الاحترازية، يأخذ المصرف المركزي في الاعتبار ما إذا كان نظام الدفع آمناً مالياً، بما يكفي لاستخدام المشاركين ويتمتع بالكفاءة اللازمة ولا يعمل على الحد من المخاطر على النظام المالي.

خامساً: الخلاصة

بناء على ما تقدم، وبالنظر للأهمية الكبيرة لوجود مثل هذا الإطار الرقابي وللقيم المخزنة وعمليات الدفع الإلكترونية التي غالباً ما يتم تطويرها من قبل مؤسسات متخصصة خارج القطاع المالي، فإن اللجنة العربية لنظم الدفع والتسوية، تدعو السلطات في الدول العربية لتطوير الاطر الرقابية المناسبة لعمليات الدفع الإلكترونية، بما يساهم في الاستفادة من الفرص التي تقدمها من جهة، والحد من جهة اخرى من المخاطر التي قد تنشأ عنها، ويمكن لهذا الغرض الاسترشاد بتجربة مصرف الامارات العربية المتحدة المركزي في هذا الشأن.

173250_Arab Monetary_BOOK_92_TXT_Arabic .pdf 11 9/3/18 10:21 PM

سلسلة الكتيبات الصادرة عن
أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية
ومؤسسات النقد العربية

1. التوجهات الدولية والإجراءات والجهود العربية لمكافحة غسل الأموال – 2002.
2. قضايا ومواضيع في الرقابة المصرفية – 2002.
3. تجربة السودان في مجال السياسة النقدية – 2003.
4. تطورات السياسة النقدية في جمهورية مصر العربية – 2003.
5. الوضعية النقدية وسير السياسة النقدية في الجزائر – 2003.
6. تطوير أسواق الأوراق المالية الحكومية في الدول العربية ودور السلطات النقدية- 2004.
7. الملامح الأساسية لاتفاق بازل II والدول النامية – 2004.
8. تجربة السياسة النقدية في المملكة المغربية -2004.
9. إدارة المخاطر التشغيلية وكيفية احتساب المتطلبات الرأسمالية لها – 2004.
10. التقييم الداخلي للمخاطر الائتمانية وفقاً لمتطلبات (بازل II) – 2005.
11. تجربة السياسة النقدية وإصلاح القطاع المصرفي في الجمهورية اليمنية– 2005.
12. ضوابط عمليات الإسناد الخارجي للمؤسسات المصرفية – 2005.
13. مراقبة الامتثال للقوانين والتعليمات في المصارف – 2005.
14. أنظمة تحويلات العاملين – قضايا وتوجهات – 2005.
15. المبادئ الأساسية لنظم الدفع الهامة نظامياً ومسؤوليات المصارف المركزية – 2006.
16. الدعامة الثالثة لاتفاق (بازلII) " انضباط السوق " – 2006.
17. تجربة مؤسسات نقد البحرين كجهاز رقابي موحد – 2006.
18. ترتيبات الإعداد لتطبيق مقترح كفاية رأس المال (بازل II) – 2006.
19. PAYMENTS AND SECURITIES CLEARANCE AND SETTLEMENT SYSTEM IN EGYPT-2007
20. مصطلحات نظم الدفع والتسوية – 2007.
21. ملامح السياسة النقدية في العراق – 2007.
22. تجربة تونس في مجال السياسة النقدية والتوجهات المستقبلية – 2007.
23. الدعامة الثانية لاتفاق بازل II – المراجعة الرقابية 2007.

173250_Arab Monetary_BOOK_92_TXT_Arabic .pdf 12 9/3/18 10:21 PM

سلسلة الكتيبات الصادرة عن
أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية
ومؤسسات النقد العربية

1. التوجهات الدولية والإجراءات والجهود العربية لمكافحة غسل الأموال – 2002.
2. قضايا ومواضيع في الرقابة المصرفية – 2002.
3. تجربة السودان في مجال السياسة النقدية – 2003.
4. تطورات السياسة النقدية في جمهورية مصر العربية – 2003.
5. الوضعية النقدية وسير السياسة النقدية في الجزائر – 2003.
6. تطوير أسواق الأوراق المالية الحكومية في الدول العربية ودور السلطات النقدية- 2004.
7. الملامح الأساسية لاتفاق بازل II والدول النامية – 2004.
8. تجربة السياسة النقدية في المملكة المغربية -2004.
9. إدارة المخاطر التشغيلية وكيفية احتساب المتطلبات الرأسمالية لها – 2004.
10. التقييم الداخلي للمخاطر الائتمانية وفقاً لمتطلبات (بازل II) – 2005.
11. تجربة السياسة النقدية وإصلاح القطاع المصرفي في الجمهورية اليمنية– 2005.
12. ضوابط عمليات الإسناد الخارجي للمؤسسات المصرفية – 2005.
13. مراقبة الامتثال للقوانين والتعليمات في المصارف – 2005.
14. أنظمة تحويلات العاملين – قضايا وتوجهات – 2005.
15. المبادئ الأساسية لنظم الدفع الهامة نظامياً ومسؤوليات المصارف المركزية – 2006.
16. الدعامة الثالثة لاتفاق (بازلII) " انضباط السوق " – 2006.
17. تجربة مؤسسات نقد البحرين كجهاز رقابي موحد – 2006.
18. ترتيبات الإعداد لتطبيق مقترح كفاية رأس المال (بازل II) – 2006.
19. PAYMENTS AND SECURITIES CLEARANCE AND SYSTEM IN EGYPT-2007 SETTLEMENT
20. مصطلحات نظم الدفع والتسوية – 2007.
21. ملامح السياسة النقدية في العراق – 2007.
22. تجربة تونس في مجال السياسة النقدية والتوجهات المستقبلية – 2007.
23. الدعامة الثانية لاتفاق بازل II – المراجعة الرقابية 2007.

173250_Arab Monetary_BOOK_92_TXT_Arabic .pdf 13 9/3/18 10:21 PM

24. ضوابط العلاقة بين السلطات الرقابية في الدولة الأم والدول المضيفة – 2007.
25. الإرشادات العامة لتطوير نظم الدفع والتسوية – 2007.
26. تطوير أنظمة الاستعلام الائتماني ومركزيات المخاطر – 2008.
27. استمرارية الأعمال في مواجهة الطوارئ – 2008.
28. نظم الدفع الخاصة بعرض وسداد الفواتير الكترونياً – 2008.
29. مبادئ الإشراف على أنظمة الدفع والتسوية ومسؤوليات المصارف المركزية- 2008.
30. مقاصة الشيكات في الدول العربية – 2008.
31. برنامج إصلاح إدارة سوق الصرف والسياسة النقدية في مصر – 2008.
32. Information Sharing and Credit Reporting System in Lebanon
33. أنظمة الإنذار المبكر للمؤسسات المالية – 2009.
34. تنميط أرقام الحسابات المصرفية – 2009.
35. التمويل متناهي الصغر ودور البنوك المركزية في الرقابة والإشراف عليه – 2009.
36. برنامج الاستقرار المالي لمواجهة تداعيات الأزمة المالية في دولة الكويت – 2009.
37. تطوير السياسة النقدية والمصرفية في ليبيا 2010.
38. Information Sharing and Credit Reporting System in Syria-2010
39. Information Sharing and Credit Reporting System in Yemen-2010
40. Information Sharing and Credit Reporting System in Oman-2010
41. Information Sharing and Credit Reporting System in Tunisia-2010
42. مبادئ إدارة مخاطر الائتمان - 2011.
43. قواعد ممارسات منح المكافآت المالية - 2011.
44. الإدارة السليمة لمخاطر السيولة والرقابة عليها - 2011.
45. إطار ربط محولات الدفع الوطنية في الدول العربية - 2011.
46. الإطار القانوني لنظم الدفع وتسوية الأوراق المالية - 2012.

173250_Arab Monetary_BOOK_92_TXT_Arabic .pdf 14 9/3/18 10:21 PM

47. تجربة البنك المركزي التونسي في التعامل مع التداعيات الاقتصادية للتطورات السياسية الأخيرة - 2012.
48. السياسات النقدية والمصرفية لمصرف قطر المركزي في مواجهة تداعيات الأزمة العالمية - 2012.
49. توسيع فرص الوصول للتمويل والخدمات المالية في الدول العربية ودور المصارف المركزية - 2013.
50. مبادئ اختبارات الجهد للمؤسسات المصرفية - 2013.
51. نظم الدفع عبر الهاتف المحمول- الأبعاد والقواعد المطلوبة - 2013.
52. تجربة بنك المغرب في مجال تعزيز الولوج إلى الخدمات المالية - 2013.
53. قضايا تطوير نظم الحفظ المركزي للأوراق المالية ودور المصارف المركزية.
54. أهمية ودور مجلس المدفوعات الوطني – تجارب الدول العربية.
55. حماية المستهلك (العميل) في الخدمات المصرفية.
56. مبادئ حوكمة المؤسسات المصرفية.
57. التجربة الفلسطينية في مجال تطوير البنية التحتية للقطاع المالي والمصرفي.
58. الترجمة العربية للمبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعّالة – 2014.
59. التعامل مع المؤسسات المصرفية ذات المخاطر النظامية محلياً ودور المصارف المركزية – 2014.
60. الرقابة على صيرفة الظل – 2014.
61. تطبيق آلية الوسيط المركزي لتسوية معاملات الأسواق المالية – تجربة بنك المغرب – 2014.
62. مبادئ البنية التحتية لأسواق المال وإطار الإفصاح ومنهجية التقييم لهذه المبادئ – 2014.
63. إصلاح القطاع المصرفي والاستقرار المالي في الجزائر – 2014.
64. قاموس مصطلحات الرقابة المصرفية – 2015.
65. المستجدات الرقابية في مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب وأهمية الاستعداد للجولة الثانية من عملية التقييم المتبادل – 2015.
66. التعامل مع مخاطر التعرضات الكبيرة وتجارب الدول العربية – 2015.
67. العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي – 2015.

173250_Arab Monetary_BOOK_92_TXT_Arabic .pdf 15 9/3/18 10:21 PM

68. متطلبات تبني استراتيجية وطنية شاملة لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية – 2015.
69. متطلبات رأس المال الإضافي للحد من مخاطر التقلبات في دورات الأعمال ومنح الائتمان – 2015.
70. احتياجات الارتقاء بنظم الدفع صغيرة القيمة – 2015.
71. المعايير الدولية للتقارير المالية وانعكاساتها على الرقابة المصرفية – تطبيق المعيار رقم تسعة – 2017.
72. سلامة وأمن المعلومات المصرفية الإلكترونية – 2017.
73. مبادئ حوكمة المؤسسات المصرفية (ورقة محدثة) – 2017.
74. Financial Inclusion Measurement in the Arab World.
75. تطوير خدمات نظم الاستعلام والتصنيف الائتماني لقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية – 2017.
76. Financial Education Initiatives in the Arab Region.
77. نشرة تعريفية بمفاهيم الشمول المالي – 2017.
78. كتيب تعريفي بمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية – 2016.
79. إدارة مخاطر السيولة في نظم الدفع والتسوية اللحظية – تجربة مؤسسة النقد العربي السعودي – 2017.
80. الإطار القانوني لحماية مستهلكي الخدمات المالية – 2017.
81. توافق السياسات الاحترازية والسياسات الاقتصادية الكلية – 2017.
82. Payment and Securities Settlement Systems in Lebanon- 2017.
83. المعالجة الرقابية لانكشاف المصارف على الديون السيادية – 2018.
84. الإطار الإشرافي لمخاطر الائتمان والمحاسبة لخسائر الائتمان المتوقعة – 2018.
85. قضايا الإسناد الخارجي في الخدمات المالية والمصرفية – 2018.
86. Regulatory Developments and Basel II Implementation in the Arab Region.
87. De-Risking and Financial Inclusion: Global trends and thoughts for policy debate for the Arab region – 2018.
88. المنهجيات الحديثة لاختبارات الأوضاع الضاغطة – 2018.

173250_Arab Monetary_BOOK_92_TXT_Arabic .pdf 16 9/3/18 10:21 PM

89. الإطار العام للاستقرار المالي وإدارة المخاطر العابرة للحدود – تجربة بنك المغرب – 2018.
90. دور المعلومات الائتمانية في الحد من مخاطر الإفراط في الاستدانة – 2018.
91. تطبيق مبادئ إدارة التعثر في إطار مبادئ البنية التحتية المالية – 2018.
92. الإطار الرقابي للقيم المخزنة و عمليات الدفع الإلكتروني - تجربة مصرف الإمارات المركزي - 2018.

173250_Arab Monetary_BOOK_92_TXT_Arabic .pdf 17 9/3/18 10:21 PM

للحصول على مطبوعات صندوق النقد العربي

يرجى الاتصال بالعنوان التالي:

صندوق النقد العربي

ص.ب. 2818

أبوظبي - الإمارات العربية المتحدة

هاتف رقم: 6215000 (9712+)

فاكس رقم: 6326454 (9712+)

البريد الإلكتروني: centralmail@amfad.org.ae

موقع الصندوق على الإنترنت: http://www.amf.org.ae

173250_Arab Monetary_BOOK_92_TXT_Arabic .pdf 18 9/3/18 10:21 PM

http://www.amf.org.ae

صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية
COUNCIL OF ARAB CENTRAL BANKS AND MONETARY AUTHORITIES GOVERNORS